

## #نشر#صحفية

### حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة، أو المرئية، أو الإلكترونية قبل 24 مارس 2022، الساعة 14/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 10/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 15/00 بتوقيت جنيف).

UNCTAD/PRESS/PR/2022/003\*  
Original: English

### الأمم المتحدة تتوقع تواصل تدهور النمو العالمي في عام 2022 بسبب الحرب في أوكرانيا وتشدد السياسة النقدية

- يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022 سينخفض من 3.6٪ إلى 2.6٪.
- ومن المتوقع أن تحتاج البلدان النامية إلى 310 مليار دولار أمريكي لتلبية متطلبات خدمة الدين العام الخارجي في عام 2022.
- ويحذر الأونكتاد من أن الضغوط التضخمية لا تبرر التراجع المبكر عن سياسات دعم وباء الكورونا.

جنيف، 24 مارس 2022 - خفضت هيئة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2022 من 3.6٪ إلى 2.6٪ بسبب الحرب في أوكرانيا والتغيرات في سياسات الاقتصاد الكلي التي اتخذتها البلدان في الأشهر الأخيرة.

بينما ستشهد روسيا ركودًا حادًا هذا العام ومن المتوقع حدوث تباطؤ كبير في النمو في أجزاء من أوروبا الغربية ووسط وجنوب وجنوب شرق آسيا (الجدول 1.1).

من المرجح أن تدفع الحرب المستمرة في أوكرانيا نحو مزيد من التشدد في السياسة النقدية في البلدان المتقدمة بعد ميول في هذا الاتجاه بدأت في أواخر عام 2021 في العديد من البلدان النامية بسبب الضغوط التضخمية، مصحوباً مع تراجع متوقع في الإنفاق العام في الميزانيات القادمة. ويساور الأونكتاد قلق من أن يؤدي مزيج من ضعف الطلب العالمي، والتنسيق غير الكافي للسياسات على المستوى الدولي، وارتفاع مستويات الديون نتيجة الجائحة، إلى حدوث موجات من الصدمات المالية قد تدفع بعض البلدان النامية إلى دوامات هبوط وركود وتفاقم في التنمية.

وقالت الأمينة العامة للأونكتاد، ربيكا جرينسبان، إن "الأثار الاقتصادية لحرب أوكرانيا ستؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي الحالي على مستوى العالم وإضعاف التعافي من جائحة كوفيد-19". "لقد كافحت العديد من البلدان النامية من أجل اكتساب قوة دفع اقتصادية للخروج من ركود كوفيد-19 ولكن هذه البلدان تواجه الآن رياحاً معاكسة قوية نتيجة للحرب، وسواء أدى ذلك إلى اضطرابات أم لا، فإن قلق اجتماعي عميق ينتشر الآن بالفعل".

حتى بدون حدوث اضطرابات دائمة في الأسواق المالية، ستواجه الاقتصادات النامية قيوداً شديدة على النمو وخلال الجائحة ارتفعت أرصدة ديونها العامة والخاصة. ومع تشديد السياسات العامة ستعود إلى الظهور القضايا التي تعاضت عنها الأنظار أثناء الجائحة، بما في ذلك المديونية العالية للشركات وديون الأسر المتزايدة في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط.

#### ارتفاع الأسعار وعدم استقرار أسعار الصرف

أدت الحرب إلى مزيد من الضغط التصاعدي على الأسعار الدولية للطاقة والسلع الأولية (الشكل 4.1)، مما أدى إلى زيادة الضغط على ميزانيات الأسر وزيادة تكاليف الإنتاج، ومن المرجح أن يكون لاضطرابات التجارة واثار العقوبات تأثير كبير على الاستثمار في المدى البعيد. وفي الوقت الذي بدا فيه أن

UNCTAD Communications and External Relations

+41 22 917 8033/5549/5828

+41 76 691 11 52 (WhatsApp)

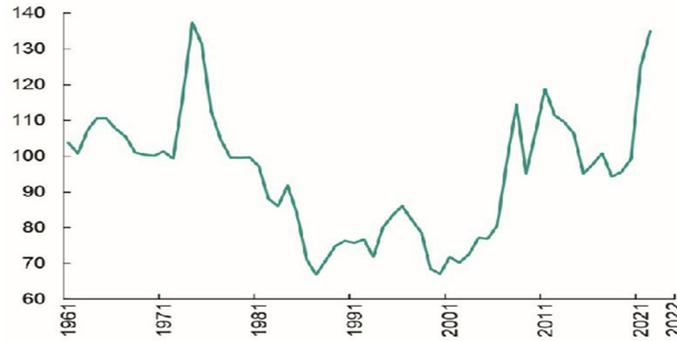
[unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org)

<http://unctad.org/press>

To receive our press material, please register at <https://unctad.org/registerjournalist>

الاضطرابات الناجمة عن الجائحة تهدأ، ووجهت الأزمة الجيوسياسية ضربة للثقة على مستوى العالم. ويفيد التقرير: "إن الضغط المتزايد لارتفاع الأسعار يضاعف من تأثير الدعوات لسياسيات متشددة في الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الجانب المالي، الأمر الذي يهدد بتباطؤ النمو بشكل أكثر حدة من المتوقع". وسيكون لارتفاع أسعار الغذاء والوقود تأثير فوري على الفئات الأكثر ضعفاً في البلدان النامية، مما يؤدي إلى الجوع والمعاناة للأسر التي تنفق الجزء الأكبر من دخلها على الغذاء (الشكل 4.3). لكن فقدان القوة الشرائية والإنفاق الحقيقي سيُشعر به الجميع في النهاية. ويذكر التقرير أن "الخطر الذي يواجه العديد من البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على واردات الغذاء والوقود هو أكثر عمقاً، حيث يهدد ارتفاع الأسعار سبل العيش، ويثبط الاستثمار ويزيد من شبح العجز التجاري المتزايد".

**الشكل 4.3. الرقم القياسي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأغذية والزراعة، يناير/كانون الثاني 1961 - فبراير/شباط 2022**  
(رقم قياسي للأسعار الحقيقية، الفترة المرجعية = 2014-2016)



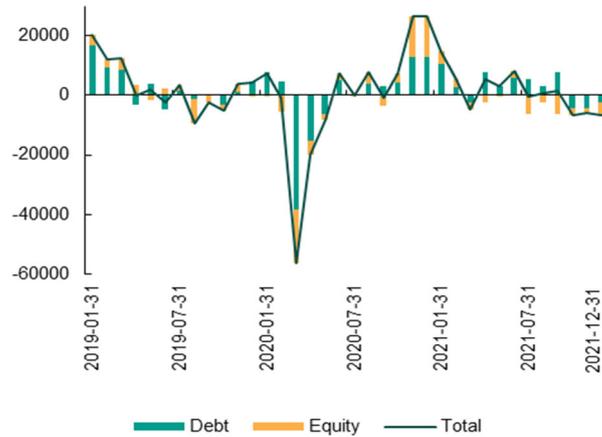
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: يعتمد المتوسط السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2022 على البيانات الشهرية لشهري يناير وفبراير فقط.

ويعزو التقرير دواعي القلق المتزايدة من عدم اليقين في الأسواق العالمية الرئيسية والناجمة عن الحرب إلى: التدفقات الرأسمالية المتقلبة، عدم استقرار أسعار الصرف، تكاليف الاقتراض المتزايدة، لا سيما وستكون هذه الأمور أكثر تأثيراً في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية ذات الدخل المتوسط التي تواجه صعوبات خطيرة في سداد الديون الخارجية.

ويحذر التقرير من أن زيادة أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى التدفقات غير المنظمة في الأسواق المالية العالمية، يمكن أن تشكل مزيجاً مدمراً للاقتصادات النامية. أدت التقلبات في أسواق السلع والعملات وأسواق السندات (الشكل 1.1)، في ذات الوقت الذي يبحث فيه المستثمرون عن ملاذات آمنة، إلى هروب فعلي لرؤوس الأموال (الشكل 5.6) مصحوباً بعلاوات (تكاليف) أخطار أكبر مضافة على الالتزامات المالية للاقتصادات النامية.

**الشكل 5.6: صافي تدفقات المحفظة الاستثمارية إلى الأسواق الناشئة، من يناير 2019 إلى ديسمبر 2021**  
(مليارات الدولارات)



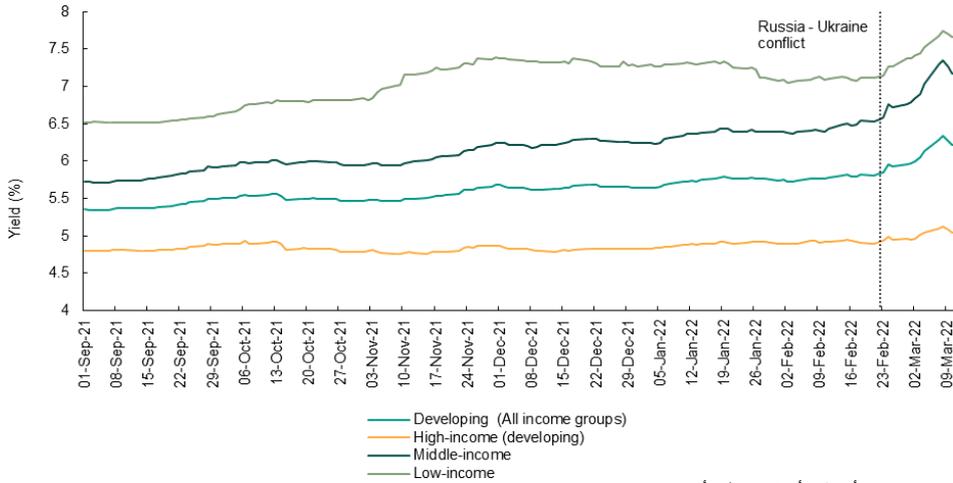
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد بناءً على بيانات ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي، وبيانات Koepke and Paetzold (2020) المحدثّة في 11 مارس 2022.

ملاحظة: تدفقات المحفظة الإجمالية الشهرية للبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وباكستان، وبيرو، وجنوب إفريقيا، وتركيا.

ظلت عائدات السندات في البلدان النامية في ارتفاع منذ سبتمبر 2021 (الشكل 5.1). وهذه الزيادة واسعة الانتشار هي إشارة واضحة إلى أوضاع مالية تزداد شدة. منذ اندلاع الصراع في أوكرانيا، ازدادت عائدات السندات في البلدان النامية بمقدار 36 نقطة أساس اضافية، في المتوسط، كما ان البلدان الأكثر اعتمادا على الواردات الغذائية تشهد زيادات أعلى (الشكل 5.4).

ويحذر التقرير من أن المؤشرات المالية التقليدية مثل أوضاع الحساب الجاري والاحتياطيات الأجنبية لا تعطي صورة كاملة عن الهشاشة إزاء الظروف المالية الخارجية المتغيرة. تعتبر درجة الاندماج المالي مقياساً أفضل إذ ان العديد من الاقتصادات النامية الكبيرة معرضة لانعكاسات مفاجئة في التدفقات المالية.

الشكل 5.1. عائد السندات السيادية في البلدان النامية حسب تصنيف الدخل  
(22/03 / 11-21 / 09/01)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد على أساس Refinitiv.

ملاحظة: بيانات لـ 524 سند سيادي صادر عن 68 دولة تصنفها الأونكتاد على أنها دول نامية. السندات المغطاة مقومة بالدولار الأمريكي أو اليورو وبموجب قانون نيويورك وإنجلترا بأجال استحقاق محددة بعد 22/03/02. يقدر متوسط العائد على أنه المتوسط البسيط للسندات لكل بلد (على مستوى الدولة) ومجموعات الدخل (العائد حسب البلد).

يشير التقرير إلى أن احتياجات خدمة الدين العام قصيرة الأجل مصدر قلق متزايد (الشكل 5.3). من المتوقع أن تحتاج البلدان النامية 310 مليار دولار أمريكي لتغطية متطلبات خدمة الدين العام الخارجي في عام 2022 - ما يعادل 9.2% من قيمة الدين العام الخارجي في نهاية عام 2020. البلدان التي تبدو عرضة للتوقف المفاجئ بسبب مزيج من مصاعب التمديد وارتفاع نسبة خدمة الديون إلى الصادرات تشمل باكستان ومنغوليا، وسريلانكا، ومصر، وأنغولا. ثلاث من هذه البلدان، باكستان ومصر وأنغولا، لديها بالفعل برامج طويلة الأجل مع صندوق النقد الدولي.

#### السياسات في الاقتصادات المتقدمة تؤدي إلى التباطؤ الاقتصادي

وفقاً للتقرير، فإن الاقتصادات المتقدمة الرئيسية في طريقها لعكس الحوافز التي تم إنفاذها في فترة الجائحة، من خلال رفع أسعار الفائدة، وإنهاء عمليات شراء البنوك المركزية للأصول، وإنهاء برامج الفصل المؤقت عن العمل، وإنهاء التحويلات لدعم الشركات والأسر. يحدث هذا على الرغم من أن التضخم لم يؤدي بعد إلى نمو مستدام للأجور، ما يجعل المخاوف من بروز دوامة من التضخم وارتفاع الأجور لا أساس لها.

ويحذر التقرير من أن هذه التحولات ستضعف الطلب العالمي وتضعف النمو، مع توقف الاستثمار بالفعل في بعض البلدان. لا يمكن استبعاد التهديد بحدوث انخفاض حاد في الاستثمار والنمو إذا ارتفعت أسعار الفائدة بسرعة عالية جداً، ومع إقصاء المناخ عن عناوين الأخبار هذا هو الاتجاه الخاطئ للسياسة في الوقت الخطأ.

ويشير التقرير إلى أن البلدان النامية، التي تكبدت تكاليف أكبر لمواجهة الجائحة، تواجه قيوداً إضافية على الطلب وميزان المدفوعات نتيجة للتحول الأخير في سياسات الاقتصادات المتقدمة.

#### توصيات سياساتية

يوصي الأونكتاد بالإجراءات السياساتية التالية لحماية الاقتصاد العالمي:

1. دعم مالي متعدد الأطراف أكبر وأكثر يسراً وأقل شروطاً للبلدان النامية لتمكينها من تحمل الصدمات المالية والاقتصادية وزيادة الاستثمار لدعم النمو الاقتصادي.
2. التخفيف الفوري لعبء الديون على أوكرانيا مع تجديد النقاش بشأن آلية متعددة الأطراف تعزز إعادة الهيكلة العادلة والمنظمة للديون السيادية للبلدان النامية أثناء فترات الضغوط المالية الحادة.

3. استخدام المزيد من حقوق السحب الخاصة لدعم الاحتياطات الرسمية ولتوفير السيولة في الوقت المناسب لتجنب تعديلات انكماشية حادة.
4. ترتيبات مقايضة أكثر فعالية وأكثر انتظاماً بين البنوك المركزية لدعم عملات البلدان النامية ومعالجة الأزمات المالية.
5. سياسات قطاعية محددة بما في ذلك ضبط الأسعار والدعم، لمعالجة جانب العرض وضغوط التضخم الإضافية.

أكد التقييم السريع الذي أجراه الأونكتاد لتأثير الحرب في أوكرانيا على التجارة والتنمية التوقعات الأخذ في التدهور السريع للاقتصاد العالمي، على خلفية ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والأسمدة، واشتداد التقلبات المالية، وسحب استثمارات التنمية المستدامة، وعمليات إعادة التشكيل المعقدة لسلاسل الامداد العالمية، وتزايد تكاليف التجارة.

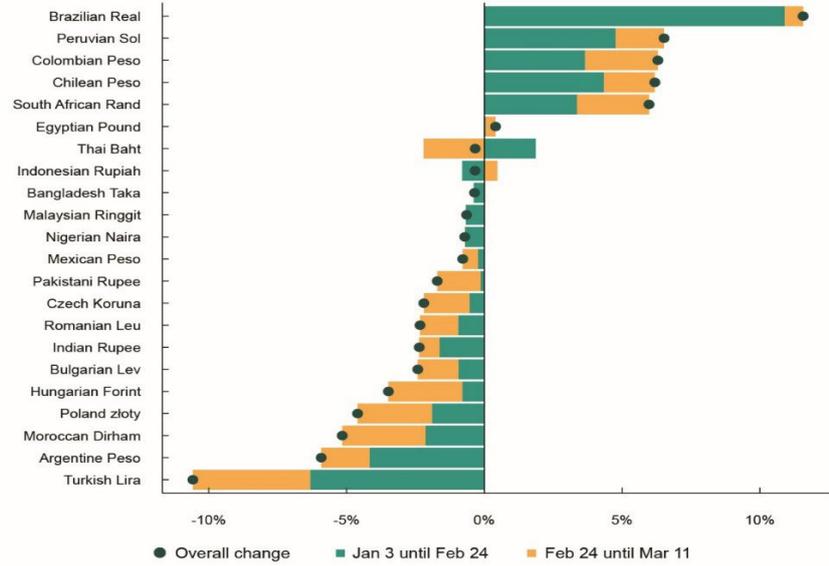
**الجدول 1.1: نمو الناتج العالمي، 2019-2022**  
(التغير السنوي، نسبة مئوية)

WORLD OUTPUT GROWTH, 2019-2022 (Annual percentage change)	2019	2020	2021	TDR 2021	Revised	Rev. from TDR 2021
				2022 <sup>b</sup>	2022 <sup>b</sup>	2022
<b>World</b>	<b>2.6</b>	<b>-3.4</b>	<b>5.6</b>	<b>3.6</b>	<b>2.6</b>	<b>-1.0</b>
<b>Africa</b>	<b>2.8</b>	<b>-2.9</b>	<b>4.4</b>	<b>2.9</b>	<b>1.8</b>	<b>-1.1</b>
North Africa (incl. South Sudan)	2.8	-4.7	6.4	3.1	2.2	-0.9
South Africa	0.1	-6.4	4.9	2.3	1.1	-1.2
Sub-Saharan Africa (excl. South Africa and South Sudan)	3.5	-1.1	3.2	2.9	1.8	-1.1
<b>America</b>	<b>1.8</b>	<b>-4.3</b>	<b>5.7</b>	<b>2.9</b>	<b>2.4</b>	<b>-0.5</b>
Latin America and the Caribbean	0.1	-7.2	6.2	2.6	2.3	-0.3
North America	2.3	-3.5	5.6	3.0	2.4	-0.6
<b>Asia (excl. Cyprus)</b>	<b>3.8</b>	<b>-1.1</b>	<b>6.1</b>	<b>4.7</b>	<b>3.8</b>	<b>-0.9</b>
Central Asia	5.1	-0.2	4.9	3.1	0.2	-2.9
East Asia	4.1	0.3	6.4	4.7	3.9	-0.8
South Asia	3.3	-4.7	7.0	5.7	4.0	-1.7
South-East Asia	4.4	-3.9	2.5	4.7	3.4	-1.3
Western Asia (excl. Cyprus)	1.5	-3.5	6.0	3.2	3.4	+0.2
<b>Europe (incl. Cyprus)</b>	<b>1.8</b>	<b>-6.0</b>	<b>5.2</b>	<b>3.0</b>	<b>0.9</b>	<b>-2.1</b>
<b>Oceania</b>	<b>2.1</b>	<b>-2.4</b>	<b>3.9</b>	<b>2.8</b>	<b>3.0</b>	<b>+0.2</b>
<b>Memo items:</b>						
<b>Developed (M49, incl. Republic of Korea)</b>	<b>1.8</b>	<b>-4.5</b>	<b>5.0</b>	<b>2.9</b>	<b>1.8</b>	<b>-1.1</b>
<b>Developing (M49)</b>	<b>3.7</b>	<b>-1.7</b>	<b>6.7</b>	<b>4.7</b>	<b>3.7</b>	<b>-1.0</b>

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى البيانات والتقديرات الرسمية المستندة على نموذج الأمم المتحدة للسياسة العالمية. ملاحظة: يستند حساب المجاميع القطرية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الثابت لعام 2015. (b) التوقعات.

### الشكل 1.1: أسعار الصرف

(النسبة المئوية للتغير في أسعار صرف الدولار بالنسبة إلى عملات أخرى في بداية عام 2022)

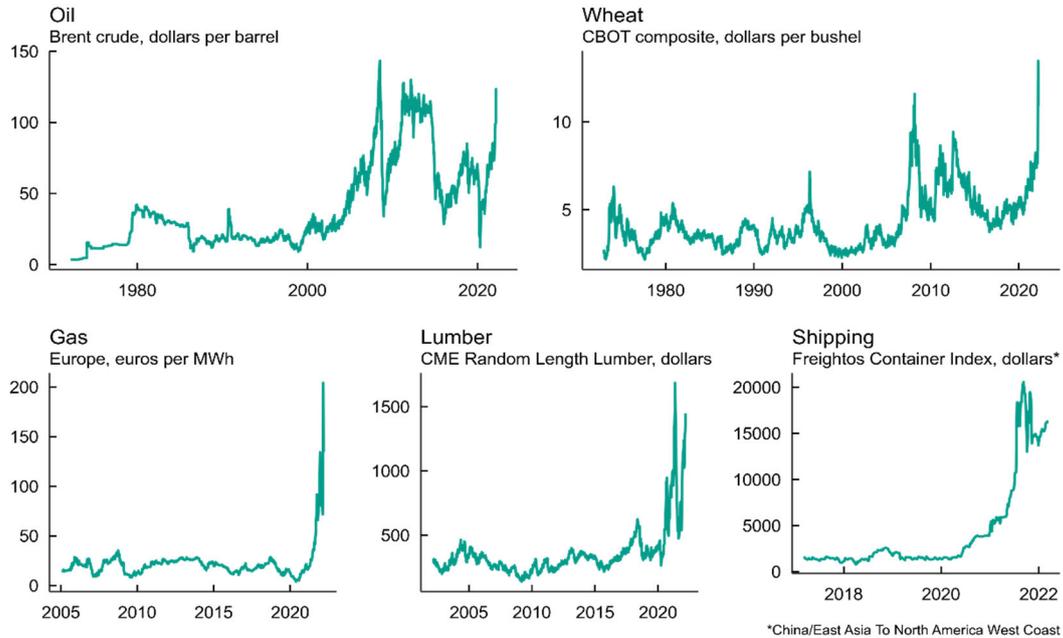


المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات Refinitiv.

ملاحظة: محسوبة باستخدام أسعار الصرف اليومية عند الإغلاق. تم احتساب معدل 17 مارس كمتوسط أسعار الإغلاق للأيام الثلاثة من 15 مارس إلى 17 مارس.

### الشكل 4.1. السلع وأسعار الشحن

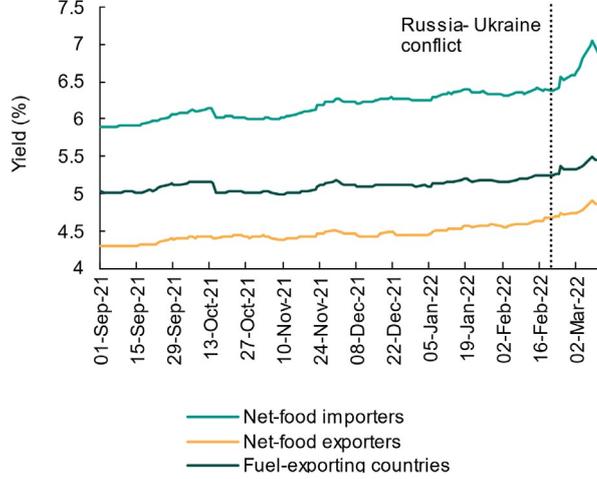
(خام برنت 1980-2022)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات Refinitiv.

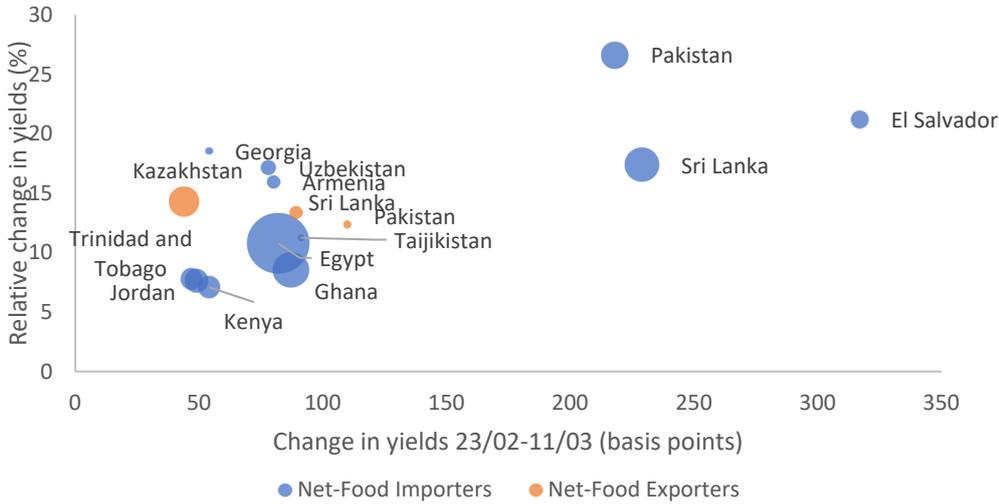
ملاحظة: البيانات الأسبوعية. أسعار الأخشاب المنشورة والشحن تشير إلى CME Random Length Lumber.

الشكل 5.3. عائد السندات السيادية في البلدان النامية حسب تصنيف المجموعة التجارية (2022/3/11 – 2021/9/1)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد على أساس Refinitiv. ملاحظة: بيانات لـ 524 سند سيادي صادر عن 68 دولة صنفتها الأونكتاد على أنها دول نامية. السندات المغطاة مقومة بالدولار الأمريكي أو اليورو وبموجب قانون نيويورك وإنجلترا بأجال استحقاق محددة بعد 22/03/02. يقدر متوسط العائد على أنه المتوسط البسيط للسندات لكل بلد (على مستوى الدولة) ومجموعات الدخل (العائد حسب البلد).

الشكل 5.4. البلدان النامية التي شهدت أعلى زيادة في عوائد السندات، المطلقة والنسبية



(التغييرات منذ 22/02/23)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد على أساس Refinitiv. ملاحظة: يشير حجم الفقاعة إلى القيمة الاسمية القائمة للسندات السيادية بالدولار الأمريكي.

عن الأونكتاد  
الأونكتاد هو أمانة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة. وهو يدعم البلدان النامية للوصول إلى فوائد الاقتصاد المعولم بشكل أكثر إنصافاً وفعالية، ويعزز أجندة إيجابية متعددة الأطراف لمساعدتها على التعامل مع المشاكل المحتملة الناجمة عن ازدياد عمق الاندماج الاقتصادي. ويوفر الأونكتاد التحليل، ويسهل بناء توافق الآراء، ويقدم المساعدة التقنية لمساندة البلدان النامية بغرض استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا كأدوات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

\*\*\*\*\*